«بنك الإنترنت» مازال خارج الخدمة!

العقاري يؤكد الربط مع التجاري والأخير: الربط محدود بقصد التجريب

| عبد الهادي شباط

نشرت صفحة رئاسة مجلس الوزراء على صفحتها مع نهاية الأسبوع الماضي أن المصرف العقاري بجهود مشتركة مع المصرف التجاري السوري أنجز عملية إعادة الربط المباشر بين محولتي الدفع الإلكتروني لدى المصرفين، بحيث يتمكن جميع حاملي بطاقات المصرفين من استخدام شبكة الصرافات الآلية ونقاط البيع التابعة لهما.
وبين المصرف أنه تمت إعادة الربط بين محولة الدفع الإلكتروني لدى المصرف العقاري وشبكة «بترامونيتكس»، وأصبح بإمكان حاملي بطاقات المصارف العامة والخاصة المرتبطة بشبكة «بترامونيتكس» الاستفادة من جميع صرافات ونقاط البيع العائدة لهذه المصارف.
وفي متابعة لـ«الوطن» حول فاعلية ونفاذ الربط بين العقاري والتجاري اتضح أن تبايناً مازال سائداً في ملف الربط بين المصرفين ففي الوقت الذي يؤكد فيه المصرف العقاري لـ«الوطن» نفاذ الربط بين المصرفين وإمكانية استخدام حاملي بطاقات الصراف العقاري على شبكة صرافات التجاري السوري ضمن ضوابط المركزي التي حددت سقف السحب اليومي في مثل هذه الحالات بـ٢٠٠ ألف ليرة لقاء عمولة محددة بألف ليرة.

مدير فني في المصرف التجاري السوري بين أنه لم يتم الانتهاء من عمليات الربط بشكلها النهائي والربط الجاري حالياً يتم ضمن وقت محدد بقصد التجريب والاختبار وأن المصرف التجاري السوري يعمل على استكمال العديد من الإجراءات الفنية والإدارية التي يحتاجها الربط مع المصرف العقاري.
بينما أوضح المدير في التجاري أن الربط مع المصارف الخاصة نافذ ولا مشكلة فيه ويمكن لحامل بطاقة المصرف التجاري السوري الاستفادة والسحب من صرافات البنوك الخاصة إضافة لتأكيده أن تطبيق بنك الإنترنت (شغال) والخدمات متاحة من خلاله بالإضافة لخدمات سداد أقساط (الإسكان) وكانت «الوطن» قد نشرت الأسبوع الماضي في تصريح عن المصرف العقاري أن خدمة بنك الإنترنت (التطبيق) سيتم اطلاقها خلال أيام قليلة في حين أكد المصدر في العقاري أمس أن هذه الخدمة مازالت تحتاج لبعض الوقت لإجراء الاختبارات والتصديق من الجهات الوصائية للتأكد من وثوقية الخدمة وفق المعايير التي تم تحديدها وأن الشركة المشغلة للنظام المصرفي الجديد في العقاري تعمل في هذا الاتجاه.
بينما اعتبر العقاري في تصريحه السابق أن العامل الفني والتقني الذي أعاق تفعيل خدمة بنك الإنترنت على النظام المصرفي الجديد هو وجود ما يزيد على ١٩ ألف (زبون) مستخدم لهذه الخدمة في العقاري على النظام المصرفي السابق وهو ما تتطلب تجهيز بياناتهم للنظام المصرفي الجديد وتدقيقها واختبار فعالية الخدمة وجودتها وحالياً تم الانتهاء من مرحلة تهجير البيانات وتدقيقها، وتم إجراء الاختبارات لتلافي أي ملاحظات قد تظهر بعد تفعيل الخدمة وحالياً تتم معالجة بعض الملاحظات التقنية البسيطة قبل إطلاق الخدمة.
ويؤكد العقاري أنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري (من لديهم حسابات في العقاري) الاستفادة من خدمات الدفع الالكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق الخاص بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.
وأنه على التوازي مع ذلك يدرس دفاتر شروط خاصة بالتعاقد على توريد نحو ٢٠٠ صراف آلي جديد على التوازي مع التوسع بعدد نقاط البيع المتاحة في مراكز ومكاتب البريد والمصرف العقاري لمن يرغب بهذه الخدمة وأن حسابات رواتب العاملين في الجهات العامة والمتقاعدين هي حسابات مصرفية ويستفيد صاحب الحساب من كل الخدمات المتاحة في العقاري ومنها تسديد الفواتير والمستحقات المالية الكترونياً وهناك تعميم حالياً على فروع العقاري يفيد بضرورة التوسع في فتح الحسابات وتقديم كل التسهيلات الممكنة لفتح الحسابات الجديدة.

رئيس جمعية الموالح لـ«الوطن»: ركود للمكسرات في رمضان

رئيس الاتحاد لـ«الوطن»: لا وجد عزوف من الحرفيين بسبب ارتفاع الطاقة لأن الحرفي يرفع سعره حسب التكاليف

رئيس جمعية الحلويات لـ«الوطن»: ٥ بالمئة فقط يشترون الحلويات

| جلنار العلي

تنعكس ارتفاعات أسعار حوامل الطاقة على الأسواق بشكل كبير، وتحمّل عليها مسؤولية ارتفاع أسعار السلع والبضائع بشكل شبه دائم، فقد شهد الأسبوع الماضي قرارين لرفع أسعار الكهرباء والمشتقات النفطية، وتضمن الرفع أسعاراً جديدة للقطاعات الصناعية والتجارية، فكيف سيكون انعكاسها على الحرفيين بالمجمل؟ وهل ستكون كفيلة برفع الأسعار بشكل كبير وما المعيار الذي يحكم ذلك؟
رئيس اتحاد الحرفيين ناجي الحضوة، أكد في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار الكهرباء والمشتقات النفطية تدخل بكلف الإنتاج التي ستزيد حتماً، وبالتالي سينعكس ذلك على سعر المنتج النهائي وعلى حجم المبيعات، مبيناً أنه لا يمكن تحديد نسب ارتفاعات الأسعار لأن ذلك يتوقف على نوع الحرفة ومدى دخول تكاليف حوامل الطاقة في الإنتاج، فمثلاً تدخل هذه المواد بصناعة الحلويات بشكل كبير وتقل في حرف أخرى.
وفي سياق متصل، أشار الحضوة إلى أنه يتم تأمين احتياجات الحرفيين والصناعيين وكل المنشآت الإنتاجية من المازوت عن طريق شركة خاصة وهو مازوت يباع بالسعر الحر، ولا يوجد أي شكاوى حالياً من عدم توافرها.
وحول ما يقال بشكل دائم أن ارتفاعات أسعار المشتقات النفطية والكهرباء تؤدي إلى خروج الكثير من الحرفيين من العملية الإنتاجية، بيّن رئيس الاتحاد أن هذا الحديث غير دقيق ولم يحدث حتى الآن عزوف حرفيين عن العمل نتيجة لهذه الأسباب، لأن الحرفي يرفع أسعاره بشكل دائم بما يتوافق مع أسعار المواد الداخلة بالعملية الإنتاجية.
ولمعرفة واقع بعض الحرف من أفواه أصحابها، تواصلت «الوطن» مع رئيس الجمعية الحرفية لصناعة البوظة والحلويات والمرطبات في دمشق بسام قلعجي، الذي أكد في تصريحه أن ارتفاع أسعار المحروقات يؤدي إلى ارتفاع أسعار ٦٥٠ سلعة بالمجمل من بينها كل أنواع الحلويات، إضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء بنسبة خمسة أضعاف والذي سيتم تحميله بالكامل على المنتج أيضاً.
وأشار قلعجي إلى أن الحلويات تشهد بالأساس ارتفاعاً كبيراً بأسعارها قبل صدور القرارات الجديدة، حيث وصلت أسعار الحلويات الشعبية إلى ٥٠ ألف ليرة للكيلو الواحد وهي التي يستهلكها نحو ٨٠ بالمئة من المواطنين، وتشمل بعض أنواع الكيك والبرازق والمعمول وبعض أنواع الحلويات التي يضاف إليها القطر، أما الأصناف المتوسطة فقد وصل سعر الكيلو منها إلى ٣٠٠ ألف ليرة، وهي تستهلك من ١٥ بالمئة من الناس، في حين وصل سعر الكيلو من الأصناف الإكسترا إلى ٥٠٠ ألف ليرة، وهي نسبة مبيعاتها قليلة جداً حيث تستهلك من ٥ بالمئة من المواطنين، متوقعاً أن تشهد الحلويات موجة ارتفاع أسعار جديدة مع دخول شهر رمضان.
وفي سياق متصل، طالب قلعجي بتعويم أسعار الحلويات حيث يبيع كل حرفي حلوياته بالسعر الذي يناسب صنفها وتكاليف إنتاجها وهذا ما يفتح باب المنافسة بين الحرفيين، علماً أن هذه الآلية كانت مطبّقة منذ نحو الأربعة أعوام وأثبتت جدواها حينها، متابعاً: «نحن الآن نعاني جولات موظفي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على محال الحلويات وتحرر بحقهم المخالفات بحجة ارتفاع الأسعار، فقد حان الوقت للخروج من عباءتهم، وعدم إلزامنا بتسعيرة معينة من الوزارة».
وإلى ذلك اشتكى قلعجي من الربط الإلكتروني مع وزارة المالية كمسبب آخر لارتفاع الأسعار، وذلك بسبب نسب الضرائب المرتفعة التي تضعها الوزارة، فمن غير المنطقي أن يتم السماح بأرباح تصل نسبتها إلى ١٣ بالمئة وأن تكون نسبة الضرائب ٣٣ بالمئة من هذه الأرباح.
ومن جهة أخرى، وحول آلية توزيع الغاز الصناعي على الحرفيين، أكد قلعجي وجود نوع من عدم العدالة في توزيع أسطوانات الغاز وهدر بالكميات الموزعة لبعض الحرفيين على حساب حرفيين آخرين، وهذا ما يضطر الكثير من أصحاب الحرف للجوء إلى السوق السوداء وشراء الأسطوانة بـ٤٥٠ ألف ليرة، مضيفاً: «لدي منشأة لصناعة البوظة توقفت على الرغم من أنني رئيس الجمعية، فمن غير المعقول أن يتم تخصيص ٥٠ أسطوانة غاز للمعمل كل ٦ أشهر».
من جهته، أكد رئيس الجمعية الحرفية للمحامص والموالح والمكسرات والتوابل والبن في دمشق عمر حمودة في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار المواد التي تدخل بالعملية الإنتاجية ستؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار، فالمحامص تعتمد بشكل كبير على المحروقات والكهرباء، وبالتالي فسيكون هناك ارتفاع لأسعار المكسرات والبن وما إلى ذلك.
وأشار حمودة إلى أن حركة مبيع المكسرات ستشهد ركوداً مع بداية شهر رمضان بسبب عزوف الكثير من المواطنين عن شراء هذه المواد بسبب الصيام، إلا أن الحركة ستنشط خلال الجزء الأخير من الشهر ومن المحتمل أن تشهد الأسعار ارتفاعاً حينها.

هيئة جديدة لحماية البيانات الشخصية

لحماية المواطنين من استخدام معلوماتهم بأنظمة الذكاء الاصطناعي

وزير الاتصالات الأسبق لـ«الوطن»: أمر في غاية الأهمية حتى لا يتم استخدام البيانات بغير مكانها

| هناء غانم

أنهت وزارة الاتصالات والتقانة مؤخراً إعداد مشروع الصك التشريعي القاضي بإحداث هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى هيئة البيانات الشخصية والذي وافقت عليه الحكومة، انطلاقاً من التطور الكبير والمتسارع الذي شهده قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات عالمياً، والذي ترافق مع انتشار واسع جداً للإنترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة، والذي أدى بدوره إلى زيادة في استخدام بيانات المستخدمين وانتشارها على الشبكة بشكل غير مضبوط، وأوجد الحاجة للحفاظ على خصوصية بيانات المواطنين وتنظيم عملية جمع المعلومات الشخصية ومعالجتها واستخدامها وتقلها على الشبكة، على نحو يكفل سريتها وخصوصاً في ظل المخاطر المتزايدة في الكشف عنها وإساءة استخدامها بفعل التطور المتعاظم لأنظمة الذكاء الصنعي والبيانات الضخمة، وبالتالي يصبح الحق في حماية البيانات الشخصية على الشبكة، وصيانتها وعدم الاستخدام الخاطئ لها من أعظم صور حماية الخصوصية أو حرمة الحياة الخاصة التي كفلها الدستور السوري، ما يستلزم ذلك من وضع قواعد قانونية تحكم وتنظم مسؤولية جمعها وتصنيفها واستخدامها وحمايتها من خلال قانون حماية البيانات الشخصية الإلكترونية على الشبكة، حيث تضمن عدم المساس بها، وخاصة في ظل عدم وجود أي قانون صادر في سورية ينظم البيانات الشخصية التي تمت معالجتها إلكترونياً أثناء جمعها أو تخزينها أو معالجتها.

ويتضمن مشروع القانون الجديد الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، تحديد آلية معالجة البيانات بصيغتها الإلكترونية جزئياً أو كلياً، لدى أي معالج أو متحكم، ولا يعتد بالبيانات بصيغتها المكتوبة أو المحفوظة ورقياً، ونظم أيضاً استخدامات البيانات الحساسة التي حددها القانون مثل الأمور المالية أو الطبية أو العقلية أو الجنائية، التي تمس المواطن السوري بشكل خاص بما يضمن خصوصية بياناته بصيغتها الإلكترونية المنشورة على الشبكة، كما ينظم تبادلها محلياً عبر التسويق الإلكتروني من خلال تراخيص تصدرها هيئة متخصصة، أو عبر الحدود مع الدول التي يتم إجراء اتفاقيات متبادلة معها ضمن شروط خاصة تنظمها القوانين وبموافقة صاحب البيانات.
وينظم القانون أيضاً آلية تقديم الطلبات والشكايات من أصحاب البيانات التي تم انتهاكها دون إذن من صاحبها، وحدد العقوبات الناتجة عن المخالفات والتجاوزات التي من الممكن أن يرتكبها كل من المتحكم أو المعالج في معرض تطبيقه لأحكامه.

لا تعطى البيانات إلا بموافقة

وبالعودة إلى مواد الصك التشريعي والتي بلغت نحو ٥٧ مادة، عمل المشروع على عدم إغفال أي نقطة سواء حقوق صاحب البيانات وشروط جمعها ومعالجتها إضافة إلى التزامات المتحكم والمعالج بالإبلاغ عن خرق البيانات الشخصية.. كما تتطرق مشروع الصك التشريعي إلى البيانات الشخصية الحساسة والتي لا يجوز الحصول عليها إلا بعد اخذ موافقة النائب الشرعي.
أما الهدف من مشروع القانون فهو ضمان الحماية القانونية للبيانات الشخصية للأفراد وحماية خصوصيتهم وتحديد حقوق والتزامات الأطراف لجهة جمع البيانات ومعالجتها وإلزام المؤسسات والجهات والأفراد المتحكمين في البيانات الشخصية أو المعالجين لها بتعيين مسؤول لحماية البيانات الشخصية داخل مؤسساتهم وجهاتهم بما يضمن خصوصية بيانات المواطنين السوريين بصيغتها الإلكترونية المنشورة على الشبكة وينظم هذا القانون أيضاً آلية تبادل البيانات محلياً أو عبر الحدود مع الدول التي يتم إجراء اتفاقيات متبادلة معها ضمن شروط خاصة وبموافقة صاحب البيانات وآلية تقديم الطلبات والشكايات من أصحاب البيانات التي تم انتهاكها دون إذن من صاحبها.

مهام الهيئة

أورد مشروع الصك التشريعي بأنها هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى «هيئة حماية البيانات الشخصية»، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقرها مدينة دمشق، وترتبط بالوزير مباشرة، وتتولى مهام البيانات الشخصية وتنظيم معالجتها وإتاحتها، وعلى وجه الخصوص وفق عدة مهام أولها وضع وتطوير السياسات والخطط الإستراتيجية والبرامج اللازمة لحماية البيانات الشخصية والإشراف على تنفيذها.
إضافة إلى توحيد سياسات وخطط حماية ومعالجة البيانات الشخصية، وفق القوانين والأنظمة النافذة، ووضع القرارات والضوابط والإجراءات والمعايير الخاصة بحماية البيانات الشخصية والإشراف على حسن تنفيذها، والأهم التعاون مع كل الجهات، والأجهزة الحكومية وغير الحكومية، في ضمان إجراءات حماية البيانات الشخصية، ودعم تطوير كفاءة الكوادر البشرية العاملة في كل الجهات الحكومية وغير الحكومية القائمة على حماية البيانات الشخصية.

> غرامات كبيرة وعقوبات بالسجن لمن ارتكب الجرم بقصد تعريض صاحب البيانات للخطر

ومن مهامها أيضاً إبداء الرأي في مشروعات القوانين المختلفة والاتفاقيات الدولية التي تنظم أو تتعلق أو تنعكس نصوصها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البيانات الشخصية، كذلك الرقابة والتفتيش على المخاطبين بأحكام هذا القانون، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
إضافة إلى التعاقد مع الخبراء المحليين أو الأجانب وفق المعايير الفنية والخبرات المطلوبة التي يضعها ويقرها مجلس الهيئة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

العقوبات والمخالفات

وأدرج مشروع الصك التشريعي العديد من المخالفات والعقوبات التي تصل إلى السجن وتشدد العقوبة إلى السجن المؤقت من ثلاث إلى خمس سنوات وبغرامة من ٧ ملايين ل.س ليرة سورية إلى ١٠ ملايين ل.س في حال ارتكب الجرم بقصد جلب منفعة مادية أو معنوية، أو بقصد تعريض صاحب البيانات للخطر، أو الضرر أو إذا جمع أو عالج أو أفشى أو أتاح أو تداول أو خزن أو نقل أو حفظ بيانات شخصية حساسة دون موافقة صاحب البيانات، أو في غير الحالات المسموح بها قانوناً، إضافة إلى الكثير من العقوبات والغرامات.. وغيرها.
وحول أهمية إحداث هكذا هيئة قال وزير الاتصالات الأسبق محمد الجلالي لـ«الوطن»: إن حماية بالبيانات الشخصية أمر في غاية الأهمية في ظل التطور التكنولوجي السريع والإنترنت وغيرها، موضحاً أن حماية البيانات الشخصية هي حماية لخصوصية الأفراد حيث يتم تخزينها في ملف سجل ويتم استخدامها حصرياً لغرضها الأصلي ولا يجوز خرق هذه البيانات والجميع يعلم أن الإنترنت فيه نوع انتهاك للخصوصية إضافة إلى أنه اليوم وفي كل جهة من الجهات العامة أو الخاصة على سبيل المثال هناك معلومات شخصية (السجل المدني –البطاقة الذكية – الجامعات و.. و..) وحتى لا يتم استخدام هذه البيانات بغير مكانها.
وأضاف: يبدو أن وزارة الاتصالات قامت بإعداد مشروع لإحداث هيئة لحماية البيانات الشخصية هو بمنزلة أمن للمعلومات لكن هذه الهيئة يجب أن يكون دورها توعوياً وإرشادياً وتمنع اختراق المعلومات بل تضمن حقوق المعلومات السرية ولا يجوز تسريبها تحت أي ظرف لأنها تعد وثيقة رسمية.

أحداث البحر الأحمر تشعل أسعار تأمين السفن التجارية

| وكالات

تسبب التصعيد في البحر الأحمر بارتفاع حاد في أسعار عقود تأمين الشحن البحري، مع فرض رسوم للتغطية المخاطر المرتبطة بنزاعات، تُضاف إلى الزيادة الكبيرة في تكلفة الشحن نتيجة سلوك مسار بديل أطول.
وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن النقل البحري للحاويات عبر البحر الأحمر انخفض بنسبة ٣٠ بالمئة تقريباً خلال عام واحد، وقبل الأحداث، كانت تعبر في المنطقة بين ١٢ و١٥ بالمئة من التجارة العالمية، بحسب أرقام الاتحاد الأوروبي.
وينبغي أن يكون لدى السفن التجارية ثلاثة أنواع من التأمين: تأمين على هيكل السفينة أي ضد الأضرار التي قد تلحق بها، وتأمين على شحناتها، وأخيراً تأمين «الحماية والتعويض» الذي يتضمن تغطية غير محدودة للأضرار التي قد تلحق بأطراف أخرى.
غير أن تكلفة تأمين السفن والحمولات ضد مخاطر مرتبطة بنزاعات «ارتفعت كثيراً» في ظلّ الظروف القائمة في منطقة البحر الأحمر، وفق فريدريك دونيفل، مدير عام مجموعة «غاريكس» المتخصصة في التأمين ضد المخاطر المرتبطة بنزاعات، الذي أكد أن ذلك حصل بطريقة «متناسبة مع التهديدات».
وشرح مسؤول قسم التأمين البحري والجوي في شركة «لويدز ماركت أسوسييشن» البريطانية نيل روبرتس لوكالة فرانس برس أن «البحر الأحمر منطقة مصنّفة، ما يعني أن على السفن التي تنوي دخوله، إبلاغ شركات التأمين».
وفي هذه الحالة، لدى شركات التأمين إمكانية تغيير أحكام عقود التأمين، وهذا يشمل رسوماً إضافية لتغطية المخاطر المرتبطة بنزاعات تُباع بشكل يكمّل بوالص التأمين الأساسية.
إلا أن المسؤول عن تأمين شحن البضائع العالمي لدى شركة «مارش» العالمية للتأمين أوضح لفرانس برس أن هذه التغطية الجديدة تكون «عادةً صالحة فقط لسبعة أيام، مع الأخذ بالحسبان أن الأعمال العدائية قد تتصاعد».
وأشارت المديرة العامة لشركة «أسكوما إنترناشونال» للتأمين كلير أمونيك إلى أن معدّلات التأمين «ارتفعت بما بين خمسة وعشرة أضعاف، سواء لضمان السفن أم البضائع التي تعبر البحر الأحمر».
وحسب مصادر عدة تواصلت معها فرانس برس، فإن المعدّل الحالي لرسم التأمين المرتبط بمخاطر النزاعات يراوح بين ٠.٦ و١ بالمئة من قيمة السفينة.
وتُعتبر هذه المبالغ طائلة إذ إن السفن التجارية التي تعبر البحر الأحمر، الممر المائي الإستراتيجي، هي حاملات حاويات ضخمة أو ناقلات نفط تُقدّر قيمتها غالباً بأكثر من مئة مليون يورو.
أما بالنسبة للسفن التي تختار تجنّب المرور في البحر الأحمر عبر سلوك مسار بديل يلفّ حول رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب إفريقيا، فإنها تواجه تكاليف أخرى مرتبطة بإطالة الرحلة. وتستغرق الرحلة بين ١٠ و١٥ يوماً إضافياً عبر هذا الطريق، وحتى ٢٠ يوماً في بعض الأحيان بناء على سرعة السفينة.
وفي هذه الحالة، توفّر السفن تكلفة تأمين المرور عبر البحر الأحمر، لكن «هناك تكلفة إضافية للوقود» واليد العاملة مع دفع أجور أكبر للطاقم.
وحسب تقرير لشركة «لندن ستوك إكستشاينج غروب» المالية، فإن تكلفة رحلة من آسيا إلى شمال غرب أوروبا زادت بنسبة ٣٥ بالمئة لسفينة حاويات كبيرة، وبنسبة تصل إلى ١١٠ بالمئة لناقلة نفط من فئة «أفراماكس» (أي تلك التي تبلغ طاقتها الاستيعابية بين ٨٠ و١٢٠ ألف طن).
وحذّرت أمونيك من أن تحويل مسار العديد من السفن إلى رأس الرجاء الصالح «قد يؤدي على الأرجح إلى زيادة عمليات القرصنة في المحيط الهندي» منبهةً إلى أن «الخطر يمتدّ إلى أسفل البحر الأحمر باتجاه السواحل الصومالية».